معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 17/ العدد 1 (جوان 2022): ص.ص:1609-1625

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

Small and Medium-sized Enterprises and social development in Algeria

أ. سامية فرفار[1] *أ. عائشة مخلوفي[2]

[1] كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البويرة، الجزائر، s.farfar@univ-bouira.dz

[2] كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البويرة، الجزائر، a.makhloufi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/18؛ تاريخ القبول: 2022/05/26؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إلى تقديم تصور أكثر شمولية حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها اختيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، خاصة بعد تدهور القطاع الاقتصادي وعجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي وتبني سياسة الاقتصاد الحر؛ نتيجة فشل التسيير الاشتراكي الذي اهتم بتعظيم الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية.

مما جعل الجزائر تبحث عن بدائل للقطاع الصناعي للقضاء على البطالة ورفع النمو الاقتصادي، ما دفعها إلى تبني سياسة المقاولاتية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مختلف سياسات التشغيل المتبناة بداية من مطلع التسعينيات كحتمية اقتصادية بديلة؛ إلا أن القيم الاجتماعية الاتكالية المتوارثة عن النظام الاقتصادي العمومي وتدهور المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري وكذلك غياب آليات قادرة على مراقبة ومرافقة هذه المشاريع وقف حاجزا أمام تطور هذا النوع من المؤسسات.

* المؤلف المرسل.

كلمات مفتاحية: المؤسسة؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية؛ التنمية الاجتماعية.

Abstract:

Through this article, we aim to provide a more comprehensive view of the topic of small and medium -sized enterprises as a strategic choice to achieve development in Algeria, especially after the deterioration of the economic sector and its inability to achieve economic and social development

This made Algeria search for alternatives to the industrial sector to eliminate unemployment and raise economic growth, which prompted it to adopt a entrepreneurship policy within the framework of small and medium enterprises. However, the dependent social values inherited from the public economic system, as well as the absence of mechanisms capable of monitoring these projects stood as a barrier to the development of this type of institutions.

Keywords: Enterprise; Small and Medium-sized Enterprises; Economic and social reforms; Social development.

المقدمة:

تشهد الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا على المستويين الدولي والإقليمي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات، وذلك لأنها أصبحت أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء الدول المتقدمة والنامية على السواء، حيث أجمع الباحثون على حيوية هذا القطاع باعتباره أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على فتح آفاق عمل من جهة وخلق ثروة وكذا رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق، إضافة إلى دورها الاجتماعي من خلال تحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي.

تعتبر الجزائر من بين الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد فشل سياسة التصنيع، وتدهور المستوى الاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب خاصة الشباب الجامعي، وبذلك فقد شرعت الجزائر منذ بداية التسعينات في

تغييرات اقتصادية هامة، وذلك بتبنيها برامج الإصلاح الاقتصادي، وعمدت بذلك على تنفيذ عدة سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية وهيأت المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه هذا القطاع الحيوي من خلال استصدار عدة قوانين وخلق الآليات الداعمة والأجهزة المطورة لهذا القطاع.

إلا أنه رغم الاهتمامات المتزايدة من قبل الدولة والجهات المعنية والباحثين فإن هذا القطاع لا يزال يعاني من مشاكل ومعوقات تنظيمية وإدارية ومالية وتسويقية واجتماعية، تحد من نموه وتطوره بالقدر الذي يكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

وبناء على ما تقدم أردنا من خلال هذا المقال مناقشة إشكالية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري، وأهم المعيقات التي تحول دون تحقيق أهدافها.

1/تحديد المفاهيم:

قبل عرض عناصر الموضوع ومن أجل فهمه جيدا لابد من عرض أهم المفاهيم التي ينطوي عليها:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف المنظمات الدولية والدول المختلفة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبعا لاختلاف المعايير والمؤشرات المعتمدة في تصنيف هذه المؤسسات وسنقدم أمثلة لأهم هذه التعريفات:

يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها (10-50) عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها(50-100) عامل بالمشروعات المتوسطة.

وتعرف مؤسسة التمويل الدولية المشروعات التي تستثمر حدا أقصى مقداره(2.5) مليون دولار أمريكي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعرف الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يقل عدد العمال فيها عن 500 عامل[1].

(1)- صلاح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، =

كما عرفها علماء الإدارة بأنها منظمة يقيمها أشخاص بهدف الربح من خلال ممارسته لنشاط اقتصادي وبيع شيء يجده الآخرون نافعا فيدفعون ثمنا له، كما يتسم بالاستمرارية وله وجود قانوني(أي أنه مسجل وعدد عماله محدود) وهو عبارة عن شركة أفراد، أي أن الأفراد المالكين هم الشركة ويديره مالكوه[1].

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تنشأ في إطار التنمية المحلية، تستخدم عددا قليلا من اليد العاملة، تمارس نشاطا اقتصاديا أو خدميا أو تجاريا...و تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في المجتمع.

2-التنمية الاجتماعية:

يرى البعض أن التنمية هي تصورات وعمليات اجتماعية تستهدف تحقيق تغيير شامل وايجابي في التركيب الاقتصادي والاجتماعي، وبعبارة أخرى هي صيغة لنقل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات متقدمة في أساليب الإنتاج وفي العلاقات الاجتماعية[2].

كما تعرف التنمية على أنها الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في اتجاهات التغير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات وكذلك في سرعة إشباع حاجاته.[3]

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها العملية التي يمكنها توحيد الجهود بين المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع ككل والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.[4]

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التنمية لا تعني التنمية في المجال

=

القاهرة، 2018، ص ص26-27.

(1)- سعاد نايف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة-أبعاد للريادة-، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص33.

(2) - الوحيشي أحمد بيري، عبد السلام بشير الدويبي، علم الاجتماع، المشكلات الاجتماعية، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، ليبيا، 2002، ص52.

(3) - نفس المرجع ، ص 52.

(4) - نفس المرجع ، ص 52.

الاقتصادي فقط، بل إنها تضم التغيير الثقافي والتغيير في البناء الاجتماعي القائم الذي يضم كل نظم المجتمع السياسية والأسرية والاقتصادية والقيمية المرتبطة بسلوك الأفراد واتجاهاتهم ومواقفهم؛ وبذلك يمكن تحديد ثلاثة مبادئ أساسية لعملية التنمية التي يجب أن تتوفر في أي مشروع من مشاريع التنمية وهي:

- ضرورة إشراك الأفراد والحكومات معا في المشاريع التنموية، وفي كل مراحلها سواء في التخطيط أو في التنفيذ، لأن أفراد المجتمع هم أول المستفيدون من هذه المشاريع التنموية، لذلك يجب معرفة رأيهم ووجهات نظرهم قبل الشروع في تنفيذ هذه المشاريع.

- تهدف مشاريع التنمية إلى ربط المجتمع المحلي الذي ينفذ فيه ذلك المشروع بالمجتمع ككل.

- عملية التنمية هي عملية شاملة تمتزج فيها الجوانب الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية.

2/الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

سعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى تبني استراتيجية تنموية لبناء قاعدة اقتصادية قوية والخروج من دائرة التخلف، انطلاقا من تأميم ثرواتها وأملاكها التي كان يسيطر عليها المستعمر الفرنسي وبناء قطاع عمومي اعتمادا على المخططات التنموية ونموذج الصناعات التصنيعية؛ لكن بوادر فشل هذا النموذج بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التقانة الحديثة وتحقيق تراكم معرفي[1]. فرغم أن القطاع العمومي أدى مهاما عدة اقتصادية واجتماعية خلال برامج التنمية المختلفة خاصة خلال السبعينيات إلا إن الفاعلية الإنتاجية كانت غائبة تماما؛ ففي بداية الثمانينات كان القطاع العمومي يتميز بعدة نقائص وسوء التسيير وخاصة[2] :

- سوء استغلال القدرات الصناعية المتوفرة.

(1) - دروش فاطمة، التحولات الاقتصادية وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي الجزائري(انسجام أم تنافر)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الثالث، جامعة شلف، الجزائر،2015،ص14.

(2)- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003،ص ص128-129.

- التبعية التكنولوجية الكبيرة.
- التبعية الخارجية للأسواق خاصة إذا تعلق الأمر بالتزويد بالمواد الأولية, وقطع الغيار.
- قدم الهياكل والآلات المستعملة في عملية الإنتاجية.
- عدم القدرة على ضمان النمو وخلق المناصب.
- سوء التسيير المالي الذي يتميز بالمديونية الثقيلة اتجاه البنوك التجارية، والخزينة العمومية.
- عدم القدرة على التكيف مع ميكانيزمات السوق[1] .

إن المؤسسة منذ بداية الثمانينات وهي تعرف أزمات أدت بها إلى التقهقر أكثر، لا سيما بعد أزمة النفط في منتصف الثمانينات وبالضبط في سنة 1986 التي أدت إلى تقليص عائدات الريع البترولي، الذي يعتبر المورد الرئيسي لتمويل المشاريع الاستثمارية الوطنية ومحرك الاقتصاد الوطني الوحيد، إضافة إلى تعقد شروط القروض البنكية الخارجية، جعل الدولة غير قادرة على تغطية الخسائر لمؤسسات القطاع العمومي. وبالتالي فان فاعلية القطاع العمومي لا تعود إلى طبيعة هذه المؤسسات وإنما لطرق التوجيه المفروضة من طرف الدولة فهو ناتج عن عدم تناسق طرق التسيير في الاقتصاد الوطني[2].

أعطى نظام التسيير المركزي للاقتصاد مبدأ الأفضلية للأهداف المخططة وأهمل العقلانية الاقتصادية التي ترتكز على مبدأ الربح، وبالتالي المؤسسة العمومية لا يمكن وصفها كعامل اقتصادي وإنما هي امتداد للإدارة المركزية، فالمؤسسة العمومية مجرد عامل تنفيذي تابع للإدارة المركزية[3].إضافة إلى نقص كفاءة المسيرين، الذين لم يتم تعيينهم وفق معايير الكفاءة وإنما على أسس ذاتية كالانتماء الحزبي وكل هذا أدى إلى عدم فاعلية المؤسسة العمومية، فالأفراد الذين يتسلمون مناصب سامية في المؤسسة

(1)-OUEDRAOGO (O). Plaidoyer Macro-économique en Afrique. Edition khartala, Paris, 1999, p 193.
(2)-SADI (N.). La privatisation des entreprises publiques en Algérie, 2eme éd. O.P.U .Alger, 2006, p 24.
(3)-DAHMANI (A.). L'Algérie économie politique des reformes (1980 - 1997). Casbah Edition, Alger, 1999, p21.

العمومية لا يتمتعون بروح المبادرة والعمل على تحسين الإنتاج، وإنما يستغلون مناصبهم لمصالح شخصية .

كما أن الإصلاحات الاقتصادية كانت لاعتبارات سياسية إيديولوجية، حيث تظهر كعامل أساسي اقتصادي واجتماعي والتي كانت تسير وفق التسيير الاشتراكي، وبالتالي فالإصلاحات تمثل قطيعة مع هذا التوجه خاصة بعد سقوط القطب الاشتراكي السوفيتي سابقا والتوجه نحو اقتصاد السوق. لذلك فان الإدارة السياسية الجزائرية من أجل تغيير النظام كان لابد عليها من إجراء عملية الإصلاحات الاقتصادية وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي المبني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك فسنة 1986 تعد بمثابة المنعرج الحاسم في تاريخ الاقتصاد والمجتمع الجزائري الحديث، بحيث أن مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وكل هياكل الدولة اتفقت حول أهداف ومسار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

تعتبر هذه الفترة بداية الانفتاح الاقتصادي الذي يستوجب تراجع دور الدولة، وترك المجال للقطاع الخاص وذلك من خلال اعتماد جملة من الإجراءات التشجيعية والتشريعات التي تنظم نشاط المؤسسات الخاصة، وفتح المجال للأجانب للاستثمار والشراكة.

ومن أجل القيام بالتصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات، أصدرت السلطات العمومية قانون تنمية الاستثمار رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في ديسمبر 2001، المرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002، مجموعة أخرى من المراسيم المحددة والمنظمة لصناديق الدعم والهياكل الداعمة الأخرى، آخرها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانفي 2017[1].

تبنت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريف الاتحاد الأوروبي

(1)- منير امقران، التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2019-2020، ص(156-157).

لسنة 1996، إذ صادقت على ميثاق بولونيا ستة 2000، وبالتالي كرست هذا المفهوم وهو يعتمد على ثلاث معايير أساسية: رقم الأعمال، عدد العمال، الحصيلة السنوية. كما أن الجزائر مرت بتعريفها لهذه المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001، بحيث شمل وضعها القانوني كمؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليار دينار جزائري وتتوفر فيها معايير الاستقلالية[1].

انطلاقا من كل ما تقدمنا به، نجد أن الجزائر كاستجابة منها للتحولات الاقتصادية العالمية، عملت جاهدة على تسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي "عرف تطورا مستمرا خلال الفترة 2003-2013 حيث تم إحصاء 207949 مؤسسة سنة 2003، لينتقل عددها سنة 2013 إلى 441964 مؤسسة بزيادة قدرها 234015 مؤسسة[2]. وذلك بتبنيها لجملة من الإجراءات القانونية واستحداث الأجهزة والهياكل التنظيمية لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها:

- **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشأت سنة 1993، تعمل على تقديم الحوافز والدعم اللازمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية.

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: أنشأت سنة 2005، تعمل على تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد دراسات حولها ونشر معلومات محددة.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**: أنشأت سنة 1993 وكانت تعرف بوكالة ترقية ودعم الاستثمارات، ثم أصبحت في 2001 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل على ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها وتسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

(1)- نفس المرجع، ص 120.

(2)- زبير محمد، التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الثالث، جامعة شلف، الجزائر، 2015،ص186.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**: أنشأت سنة 1996، تعمل على دعم ومتابعة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع، بإعطائهم كل المعلومات اللازمة بممارسة نشاطهم، وتغير اسمها سنة 2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**: أنشأت عام 2004، بعدما كانت تعرف في البداية بجهاز القرض المصغر الذي كانت انطلاقته سنة 1999، ويوجه إلى الأشخاص الذين ليس لديهم منصب شغل وبلغ سنهم 18 سنة فما فوق.

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**: أنشأ سنة 1994، بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لا إرادي، وهو اليوم جهاز لدعم البطالين ذوي المشاريع والبالغين ما بين 30 و50 سنة على انجاز مشاريعهم.

3/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاجتماعية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في النسيج الاقتصادي المعاصر، فمعظم اقتصاديات الدول المتقدمة تقوم على هذا النوع من المؤسسات كونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وإتاحة فرص عمل كبيرة أمام أفراد المجتمع.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من عدد المشروعات، وتساهم بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي، كما توفر نحو 80% من مجموع فرص العمل في غالبية اقتصاديات دول العالم [1]؛ كما تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا "كونها الأنسب للمشروعات الريفية والشبه الحضرية وتفيد في زيادة معدلات التنمية بتلك المجتمعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[2]، مما يساعد على تحقيق التوزيع المتوازن بين الريف والمدينة. إضافة إلى مساهمتها" في تنمية الصادرات وتقليص الواردات مما يؤثر على ميزان المدفوعات للدول النامية، كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.

زيادة على الأهمية الاقتصادية، فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية

(1)- صلاح حسن، مرجع سابق،ص3.

(2)- نفس المرجع،ص6.

اجتماعية كبيرة من خلال دورها في خلق فرص العمل الجديدة، لا سيما بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق مثل الجزائر، خاصة بعد تراجع القطاع الحكومي وفشل المؤسسات الكبرى في خلق الوظائف بشكل مباشر، وبذلك أصبحت العديد من الدول تعول على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة إلى مرونة هذا النوع من المؤسسات وسرعة استجابتها لمتغيرات السوق وسهولة انتشارها في مختلف المناطق الجغرافية، ما أعطاها فرصا في البناء والنمو أكبر من المؤسسات الكبيرة الحجم.

"فنجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في خلق 90% من إجمالي عدد الوظائف الجديدة، إذ أنه خلال الفترة الممتدة بين (1980-1987) بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي تستخدم أقل من 100 عامل 18 مليون مؤسسة وهو ما يمثل 99 %من إجمالي المؤسسات الأمريكية، وتوظف إجمالا أكثر من 18 مليون عامل، كما تمكنت من إنشاء ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة التي يبلغ عددها 44.5 مليون وظيفة[1].

أما في فرنسا ففي عام 1994 ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء 575000 فرصة عمل، مما يدل أن معدل إنشاء العمالة فيها يتجه نحو التزايد، فخلال الفترة 1979-1983 ساهمت المؤسسات الأوروبية الجديدة في إنشاء الوظائف بنسبة أكبر من المؤسسات الكبيرة واعتبرتها المجال الرئيسي في توظيف العمالة الجديدة ، فضلا على أنها تمتص أكثر من 40 %من إجمالي العملة في أوروبا[2].

وباعتبار الدول النامية تعاني من مشكل البطالة بصورة حادة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تؤدي دورا هاما في التخفيف من حدتها وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من المؤسسات العمومية وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية.

وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المنشآت

(1)- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008،ص (47-48)

(2)- نفس المرجع،رص (47-48).

الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل 95%في مصر و42 % في تونس، و50% في المغرب، و88% في لبنان و45% في البحرين، وكانت تستوعب أكثر من 40 %من مجموع اليد العاملة بالأردن[1].

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة بإمكانها الإسهام في تخفيض نسب البطالة، ففي الجزائر على وجه الخصوص ساهم هذا القطاع في تخفيض معدلات البطالة من خلال مساهمته الواضحة في عمليات التشغيل التي عرفت تطورا ملحوظا في عدد العمالة التي جلبتها هذه المؤسسات، والتي قفزت من 838504 عامل سنة 2004 إلى 1540209 عامل سنة 2008، أي بمعدل نمو يقدر ب 83.68%خلال نفس الفترة؛ مما ساهم في انخفاض معدل البطالة من 11.3% سنة 2008 إلى 9.8 % سنة 2014[2].

تؤدي مكافحة البطالة والفقر، في المقابل إلى زيادة متوسط دخل الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم والعمل على إدماجهم مهنيا واجتماعيا بما في ذلك المرأة، التي تمكنت في إطار هذا القطاع من خلق مشاريع مهنية تتلاءم مع ظروفها الحياتية، ترتبط كثيرا بالأعمال الحرفية والتقليدية وهو ما يؤكد لنا أهمية هذه المؤسسات في تطوير الصناعات التقليدية والعمل على الحفاظ على التراث الوطني.

4/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التحديات الاقتصادية والقيم الاجتماعية:

يعتبر الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي للتنمية عنصرين مرتبطين ببعضهما البعض ويؤثران في بعضها البعض ويخدم كل منهما الآخر، غير أن الجانب الاجتماعي يعد في نظر الكثيرين من أهم وأصعب جوانب التنمية في التحقيق والتنفيذ وبذلك فالجانب الاقتصادي والتقني ليسا هما الجانبين المتحكمين في التنمية بقدر تحكم العوامل الاجتماعية المتمثلة في العادات والقيم والمعايير باعتبار أن العامل التقني يمكن تنفيذه نسبيا بالاعتماد على المصادر المحلية أو مساعدات خارجية[3].

(1)- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، بيروت، 2007، ص(74-75).

(2)-زبير محمد، مرجع سابق، ص(188-189).

(3) - الوحيشي احمد بيري، عبد السلام بشير الدويبي، مرجع سابق، ص54.

لذلك فالجانب الاجتماعي يعتبر أهم مسبب لمشاكل التنمية في اغلب الدول النامية حيث تسيطر المعتقدات القديمة والبالية التي تغلغلت في نظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لذلك عند محاولة هذه الدول وضع خطط تنموية اقتصادية واجتماعية تواجه بمشكلات اجتماعية ذات علاقة وثيقة بالثقافة والمعتقدات السائدة، مثل انخفاض مستويات العمل، ضعف الإدارة، عدم الانضباط، نقص النشاط، نقص الطموح، نقص الاستعداد للتغيير والتجارب، انخفاض في الميل للعمل التعاوني، وتقبل المعتقدات الخاطئة كالتسيب وعدم تقدير الوقت[1]؛ لهذا عند القيام بأي عملية تخطيط للتنمية يجب أن تكون في حدود الأنماط الثقافية القائمة وأن تؤخذ بعين الاعتبار دور القيم الاجتماعية بجوانبها السلبية والايجابية .

وانطلاقا مما تقدمنا به في السابق يتوضح لنا دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق شباب مقاول يؤمن بثقافة العمل الحر، إذ يعطي "ماكس فيبر" في هذا الصدد صورة جد واضحة عندما يفترض بأن فعل المقاولة يرتبط بشخصية فريدة واستثنائية ويحمل خصائص لا نجدها عند عامة الناس من أهمها روح المخاطرة؛ فهو يعمل على خلق مؤسسات ونماذج عمل جديدة في السوق، التي أصبحت من الأولويات التي تدعو إليها الجزائر لتحقيق التنمية المحلية وتجنب الآفات الاجتماعية.

فرغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشباب على خلق مناصب شغل خارج القطاع الحكومي، إلا أن هناك جملة من المعوقات تعترض نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يرتبط بتحديات اقتصادية من ناحية ومنها ما يرتبط بقيم اجتماعية من ناحية أخرى-مثلما أشرنا إليه في الأول-.

ومن جملة التحديات الاقتصادية التي تعرفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "نجد صعوبات كبيرة في الحصول على الموارد المالية اللازمة للاستثمار في هذا القطاع خلال جميع مراحل العمل بدءا بمرحلة إنشاء المشروع وصولا إلى مرحلة تسويق المنتجات[2]. وذلك نتيجة لتعقد وطول الإجراءات البنكية وتعدد الضمانات المطلوبة

(1) - نفس المرجع، ص54.

(2)- منير أمقران، مرجع سابق، ص164.

والافتقار إلى القوانين التي تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية للمشروع بالدرجة الأولى.

إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالعقار المخصص لتوطين هذه المؤسسات، "أين تجد صعوبة في العثور على الأرض اللازمة لإقامة الورشات، أو المصنع أو المتجر نظرا لحظر إقامة بعض الأنشطة في مناطق معينة للتخفيف من التكدس السكاني والعمراني، أو لاعتبارات تتعلق بالتلوث البيئي أو لارتفاع تكلفة الأراضي في المواقع المتميزة القريبة من الأسواق، كما لا يتوفر الحافز لإقامة المشروع في المناطق الجديدة، نظرا لافتقارها لخدمات المرافق العامة والبعد عن المؤسسات الكبيرة ذات الارتباطات المتبادلة ولصغر التجمعات السكانية المتوطنة بهذه المناطق، وبالتالي محدودية الأسواق المتاحة لمنتجات أو خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

زيادة على ضعف القدرة التنافسية، الأمر الذي يؤثر على جودة منتجات القطاع وقدرته على اختراق الأسواق الدولية أو على الأقل المنافسة على أساس القيمة المضافة[2]. حيث نجد تشابه المشاريع وتكرارها في نفس المنطقة الجغرافية مما يؤدي إلى فشلها وعدم قدراتها على الاستمرارية.

وفي مقابل التحديات الاقتصادية، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع؛ لما لها من أهمية في تحقيق نمو المؤسسات وتطورها فأهميتها تفوق أهمية الأصول المادية والتقنية في تحقيق اندماجها وتكيفها مع بيئتها الداخلية والخارجية؛ كونها تعد المحدد والموجه لسلوك الأفراد في علاقتهم ببعضهم البعض وبالمجتمع ككل، إذ يؤكد "ليندبرج" أن "القيم هي التي يسلك الأفراد على أساسها سلوكهم كي يحافظوا عليها، وتشير القيم أيضا إلى عكس ذلك حينما يستجيبون لها بشكل يجعلهم يتجنبون قيمة معينة[3].

وفي المجتمع الجزائري يستمد الأفراد قيمهم الاجتماعية من الدين والعادات

(1)- زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-واقع التجربة الجزائرية-،رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014،ص38.

(2)- صلاح حسن، مرجع سابق، ص279.

(3)- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع-طبيعتها وتطورها-، ترجمة: محمود عودة واخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، القاهرة،1999، ص291.

والتقاليد والأعراف، التي تساهم في خلق نوع من الثقافة في مختلف الميادين بما في ذلك ميدان العمل الحر؛ إذ في هذا السياق يمكننا القول أن الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري غير مساعدة وغير محفزة على الإبداع والابتكار وبلورة فكر مقاولاتي، يغيب عنها المنطق والمعيار العلمي والعقلاني ما أدى انتشار القيم غير العقلانية في المجتمع الجزائري، ونشير هنا إلى أن معظم الشباب الجزائري الذين توجهوا إلى المشاريع المقاولاتية يفتقدون إلى خصائص المقاول التي تستند إلى الاستقلالية والمخاطرة وفهم العمل الحر الذي هو أساس نجاح هذه المشاريع.

فتوجهات الشباب نحو العمل الحر هو نتاج محددات اجتماعية مثل البطالة، ضعف القدرة الشرائية، وأخرى سوسيوثقافية تتعلق بالعائلة بدرجة أكبر وتأثير رأس المال الاجتماعي ومنطق الشبكات الاجتماعية[1]؛ وعليه نجد توجه معظم الشباب إلى اختيار نفس المشاريع الاستثمارية تقريبا والتي لا تكون لها دراسة فعلية وأهمية كبيرة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في سبيل الاستعانة من الإعانة المالية - المقدمة من طرف الدولة – وكأنها حق مشروع.

كما يمكننا الإشارة أيضا إلى عزوف كبير للشباب الجزائري-خاصة أبناء الجنوب- عن إنشاء المشاريع المصغرة بسبب القروض بالفوائد التي تمنحها الدولة في هذا الإطار، وذلك لأنها قروض ربوية تتنافى مع تعاليم الشريعة الإسلامية التي تعد أهم محددات الهوية الجزائرية.

خاتمة:

يمكننا القول في الأخير أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر موضوعا واسعا لا يمكن حصر معالمه بسهولة، بدءا من تحديد مفهومه الذي يختلف من بلد لآخر تبعا لمتغيرات عديدة كطبيعة النشاط الاقتصادي، حجم المؤسسات، حجم العمالة، رأس المال...

مرورا إلى أهمية هذه المؤسسات الاقتصادية كونها القوة المحركة للاقتصاد الوطني

(1)- بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، أطروحة دكتوراه ل.م.د، علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر، 201،ص223.

والمصدر التقليدي لنموه وتطوره وبذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ من خلال خلق فرص العمل والقضاء على البطالة والفقر والآفات الاجتماعية بكل أشكالها، بما يساهم في تحقيق توازن واستقرار المجتمع.

وصولا إلى التحديات التي ترتبط بالنسقين الاقتصادي والاجتماعي الثقافي السائدة في المجتمع، ودورها في خلق ثقافة مقاولاتية تقوم على الاستقلالية والابتكار والمخاطرة والتي تؤثر بشكل كبير على نشأة ونشاط وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الوحيشي أحمد بيري، علم الاجتماع، المشكلات الاجتماعية، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، ليبيا، 2002.

- بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، أطروحة دكتوراه ل.م.د، علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

- دروش فاطمة، التحولات الاقتصادية وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي الجزائري(انسجام أم تنافر)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الثالث، جامعة شلف، الجزائر،2015.

- زبير محمد، التوجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتنمية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الثالث، جامعة شلف، الجزائر، 2015.

- زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-واقع التجربة الجزائرية-،رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014.

- منير امقران، التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2019-2020.

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، بيروت، 2007.

- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع-طبيعتها وتطورها-، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، القاهرة،1999.

- صلاح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2018.

- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008.

- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

- سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة-أبعاد للريادة-، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

المراجع الأجنبية:

(1). DAHMANI Ahmed, l'Algérie économie politique des reformes (1980 - 1997). Casbah Edition, Alger ,1999.

(2).OUEDRAOGO Ousmane, Plaidoyer Macro-économique en Afrique . Edition khartala, Paris ,1999.

(3).SADI Nacer Eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, 2eme éd. O.P.U. Alger, 2006.